

## الأحكام الصرفية للأفعال المعتلة الفاء (المثال) دراسة صرفية نحوية تطبيقية في النصف الأول من القرآن الكريم

### The Morphological Rules of Verbs with Weak Initial Radical (Al-Mithal): A Morphological and Syntactic Applied Study in the First Half of the Holy Qur'an.

د. آدم عبد الشافع سليمان بخت

Adam Abd Al-Shafi Suleiman Bakht.

أستاذ مشارك في النحو والصرف بقسم اللغة العربية بكلية

التربية - جامعة جوبا - جنوب السودان -

[adamabdelshafi@gmail.com](mailto:adamabdelshafi@gmail.com)

د. جمال الدين إبراهيم عبد الرحمن أحمد

Jamal Al-Din Ibrahim Abdulrahman Ahmed.

أستاذ مشارك في النحو والصرف بقسم اللغة العربية بكلية التربية - جامعة

نيالا - السودان - ومتعاقد مع جامعة جوبا - جنوب السودان

[Jamaleldin55@gmail.com](mailto:Jamaleldin55@gmail.com)

#### الملخص:

تناول الباحثان في هذه البحث الفعل المعتل الفاء أو المثال في النصف الأول من القرآن الكريم ، وذلك لأن نصوص القرآن الكريم تحتوي على العديد من الأفعال المعتلة الفاء فلا بد من معرفتها ومعرفة أحكامها الصرفية ، مع توضيح أهمية الأبنية القياسية للأفعال المعتلة الفاء في وضوح المعاني الدقيقة للآيات القرآنية ، بالإضافة إلى توضيح المصادر الأساسية التي يمكن الاستفادة منها والاستعانة بها لمعرفة أبنية الأفعال المعتلة الفاء الواردة في القرآن الكريم ، وكذلك استعراض التغيرات التي تلحق الأفعال المعتلة عند إسنادها إلى الضمائر المختلفة . ولتسهيل عملية الفهم، قسم الباحثان الدراسة إلى ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: الأفعال المعتلة وأقسامها المختلفة

المحور الثاني: الأفعال المعتلة الفاء في النصف الأول من القرآن الكريم

المحور الثالث: حكم إسناد الأفعال المعتلة إلى الضمائر

وقد توصل الباحثان إلى نتائج عديدة منها:

- ماضي المثال سواءً كان واويا أو يائيا كماضي السالم في جميع حالاته لا يعمل بأي نوع من أنواع الإعلال، كما لا يحذف منه شيء.

- عدم معرفة أبنية الأفعال المعتلة الفاء المجردة والزائدة منها، وعدم ضبط قواعدها الصرفية ينتج عنه الخطأ في الكتابة والنطق، بل الخطأ في فهم النص أيضاً.

### Abstract:

The researchers in this study examined verbs with a weak initial radical (al-mithal) in the first half of the Holy Qur'an. Given that the Qur'anic text contains numerous verbs with weak initial radicals, it is crucial to identify them and understand their morphological rules. The study highlights the importance of understanding the standard morphological patterns of these verbs to accurately grasp the nuanced meanings of the Qur'anic verses. Additionally, the research outlines key sources that can be used to analyze the morphological structures of verbs with weak initial radicals found in the Qur'an. Furthermore, it reviews the changes that these verbs undergo when conjugated with different pronouns.

To facilitate understanding, the researchers divided the study into three main sections:

1. **Section One:** Verbs with weak radicals and their various categories.
2. **Section Two:** Verbs with weak initial radicals in the first half of the Qur'an.
3. **Section Three:** The grammatical rules governing the conjugation of weak verbs with pronouns.

The study reached several key conclusions, including:

- The past tense of verbs with a weak initial radical, whether waw or yaa, behaves like the past tense of regular verbs in all cases, with no forms of elision or weakening, and nothing is omitted from the verb.
- Lack of understanding of the morphological patterns of trilateral and quadrilateral weak verbs and a failure to apply their morphological rules can result in errors in writing, pronunciation, and even in understanding the text itself.

**منهج البحث:** استخدام الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لأنه منهج يصف الظاهرة التي هي قيد الدراسة ويحللها ويفسرها كما هي.

**مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في صعوبة معرفة أبنية الأفعال معتلة الفاء المجردة والمزيد وبيان أحوالها الصرفية المتشعبة.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في الآتي:

- دراسة الأفعال المعتلة الفاء (المثال) ومعرفتها والوقوف على أسرارها وإبراز دقائقها وأحوالها الصرفية يساعد على فهم كتاب الله على الوجه الذي يريده الله؛ لأن القرآن الكريم هو مصدر التشريع الأول من جهة ومصدر تأصيل علوم العربية وتقعيد قواعدها من جهة ثانية.
- الأفعال بصفة عامة والمعتلة على وجه الخصوص هي من أكثر الكلمات التي تحمل معانٍ ودلالات مختلفة؛ لأنها يعترها التغيير في كثير من الحالات.
- الوقوف على الأفعال المعتلة ودراستها من أجل التعرف على أبنيتها وأحوالها الصرفية ومعرفة دلالاتها المختلفة من الأهمية بمكان.
- إن دراسة أبنية الأفعال تعد من الدراسات المهمة؛ ذلك لأن البناء الصرفي للكلمة العربية هو العنصر الأساسي في التركيب، وبه يتحدد المعنى الدقيق للكلمة.

أهداف البحث: تتمثل أهداف هذا البحث في الآتي:

- 1- لفت انتباه القراء إلى ما تحمله كتب التراث من صيغ ودلالات صرفية للأفعال المعتلة الفاء والتي بمعرفتها والوقوف عند دقائقها يعين على فهم كتاب الله تعالى.
  - 2- إن يتعرف القراء على الأفعال المعتلة وأنواعها وأبنيتها المختلفة ودورها في فهم معاني النصوص العربية.
- مفهوم الصرف وأهميته:**

**أولاً: مفهوم الصرف لغة:** إن مادة (صرف) "الصاد والراء والفاء، معظم بابه يدل على: رَجَع الشيء، ومن ذلك قولهم: صرفتُ القوم صرفاً وانصرفوا، إذا رجعتهم فرجعوا، والصريف: اللبن ساعة يحلب ويُصرف به، والصرف التوبة، كما في القرآن؛ لأنه يرجع به عن رتبة المذنبين"<sup>1</sup>.

فهو في اللغة له معان كثيرة ومتشعبة، منها: "فضل الدراهم في القيمة، وجودة الفضة، وبيع الذهب بالفضة، ومنه الصيرفي لتصريفه أحدهما بالآخر. والتصريف: اشتقاق بعض من بعض. وتصريف الرياح: تصرفها من وجهٍ إلى وجهٍ، وحال إلى حال، وكذلك تصريف الخيول والسيول والأمور، وصرف الدهر: حدته. وصرف الكلمة: إجراؤها بالتونين"<sup>2</sup>. و(تصريف الآيات: تبيينها)، ومنه قوله تعالى: "وَصَرَفْنَا أَلْيَاتِ"<sup>3</sup>، والتصريف في الدراهم والمبيعات: إنفاقها... والتصريف في الكلام: اشتقاق بعضه من بعض"<sup>4</sup>.

وخلاصة معنى الصرف لغة هو التغيير والتحويل من وجهٍ لوجهٍ أو من حالٍ لحال، وإلى رَجَع الشيء، ولا يخرج ما في المعاجم العربية عن هذا المعنى، وقد وردت مادة (صرف) في القرآن الكريم بهذا المعنى في كثير من الآيات، كقوله تعالى: "أَنْظُرْ

1 - مادة (صرف)، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا: مقاييس اللغة، تح/ عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط، 1399هـ - 1979م ج3، ص 342-343.

2 - الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، تح/ د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 2003م، 1424هـ، ج2، ص391.

3 - سورة الأحقاف، الآية: 27.

4 - الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، تح/ مصطفى حجازي، التراث العربي، وزارة الإعلام في الكويت، ط 1408هـ - 1987م، ج23، ص20.

كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ"<sup>1</sup>، وقوله تعالى: "وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسْحَرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ"<sup>2</sup>، وغيرها من الآيات.

ثانياً: مفهوم الصرف في الاصطلاح وللصرف اصطلاحاً معنيان: أحدهما:

أ- عملي، وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، واسمي الزمان والمكان، والجمع، والتصغير، والآلة.

ب- علمي: وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء<sup>3</sup>. أي: "هو العلم الذي يتناول دراسة أبنية الكلمة، وما يكون لحروفها من أصالة، أو زيادة، أو صحة، أو إعلال، أو إبدال، أو حذف، أو قلب، أو إدغام، أو إمالة، وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء، كالوقف وغيره"<sup>4</sup>.

ثالثاً: أهمية علم الصرف والحاجة إليه: يُعدُّ علم الصرف واحداً من أكثر علوم العربية أهمية؛ إذ هو مستوى من التحليل اللغوي بين المستويين: (النطقيات أو علم تجويد الأصوات أو علم الأصوات اللغوية)، والنحو وعلى هذا، ("فهو يمثل السقف بالنسبة للدراسة الصوتية، والأساس بالنسبة للدراسة النحوية، ومن هنا تنبع أهميته وقيمه الحقيقية، فهو بوصفه علم قواعد الكلمة يشكل المدخل الطبيعي، ونقطة الانطلاقة لدراسة النحو، علم قواعد الجملة، فلا يتأتى لنا مجال من الأحوال أن نُحْكَم قواعد الجملة على نحوٍ تامٍّ ومرصٍّ، ما لم نُحْكَم أولاً قواعد الكلمة"<sup>5</sup>).

ونظراً لهذه الأهمية البالغة فقد قدم بعض الباحثين دارسته على دراسة علم النحو، حيث يقول الزركشي: "فالعلم به أهم من معرفة النحو في تعرّف اللغة؛ لأن التصريف نظر في ذات الكلمة، والنحو نظر في عوارضها"<sup>6</sup>، كما تحدث عن أهميته والحاجة إليه ابن جني حين قال: "وهذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"<sup>7</sup>.

وقد أشار إلى هذه الأهمية القصوى أيضاً ابن عصفور قائلاً: "وينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية؛ إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، إلا أنه أحر للطفه ودقته، فجعل ما قُدِّم عليه من ذكر العوامل توطئة له حتى لا يصل إليه الطالب، إلا وهو قد تدرب على القياس"<sup>8</sup>

1 - سورة الأنعام، الآية: 46.

2 - سورة البقرة، الآية: 164.

3 - الحديفي، دكتورة خديجة: أبنية الصرف في كتاب سيويه، مكتبة النهضة بغداد، ط1، 1965م - 1385هـ، ص23.

4 - الضامن، أ.د./ حاتم صالح: الصرف، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، (ب، ط) ص11.

5 - الشايب، د. فوزي حسن: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرقي، حوليات كلية الآداب - الحولية العاشرة - 1409هـ / 1989م، ص11.

6 - الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة التراث القاهرة، ط3، 1404هـ - 1984م، ج1، ص297.

7 - ابن جني، الإمام أبو التفتح عثمان: المنصف في شرح كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تح/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين إدارة الثقافة العامة، القاهرة، ط1، 1373هـ - 1954م، ج1، ص34.

8 - ابن عصفور، علي بن مومن بن محمد بن علي بن أحمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي: المتع في التصريف، تح/ د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط1، 1407هـ - 1987م، ج1، ص30 - 31.

إذن فأهمية التصريف تكمن في المقدرة على تحديد الحروف الزائدة والحروف الأصلية في الاسم أو الفعل ومشتقاته وفي طريقة التعرف على بنية الكلمة وحروفها الأصلية، وما أصابها من تغيير وكذلك صيانة اللسان والقلم من الوقوع في الخطأ أثناء صياغة المفردات والجمل والنصوص والنطق بها؛ كل ذلك دفع العديد من طلاب العلوم العربية والباحثين في هذا المضمار إلى دراسته دراسةً مستفيضةً سواءً في الماضي أم الحاضر.

### المحور الأول: الأفعال المعتلة وأقسامها المختلفة:

وقبل الحديث عن الأفعال المعتلة وأقسامها لا بد لنا ان نتحدث عن الفعل بصفة عامة باعتباره مدخل لتلك الأفعال فقد قال عنه الصاغاني: إن "الفعل بالكسر هو إحداث كل شيء من عمل أو غيره، فهو أخص من العمل...، وقال الراغب: الفعل: هو التأثير من جهة مؤثر، وهو عام لما كان بإيجاد أو بغيره، ولما كان بعلم أو بغيره، ولما كان بقصد أو بغيره، ولما كان من الإنسان أو الحيوان أو الجماد، والعمل [مثله]، والصنع أخص منهما"<sup>1</sup>، كما قيل في تعريه: هو كناية عن كل عملٍ معتدٍّ أو غير معتدٍّ، فَعَلَ يَفْعَلُ فَعَالًا وَفَعَلًا، فالاسم مكسور والمصدر مفتوح، وَفَعَلَهُ بِهِ، والاسم الفِعْلُ، والجمع فِعَالٌ، مثل قَدَحٌ وَقِدَاحٌ وبئر وبئار... قال الليث: "والفَعَالُ اسم للفعل الحسن من الجود والكرم ونحوه، وقال ابن الأعرابي والفِعَالُ فعل الواحد، خاصة في الخير والشر، يقال فلان كريم الفَعَالُ وفلان لئيم الفَعَال..."<sup>2</sup>.

واشتقوا من الفَعْلُ مصدر فَعَلَ المِثْلُ للأبنية التي جاءت عن العرب، مثل: فَعَالَةٌ، وَفُعُولَةٌ، وَأَفْعُولَةٌ، وَمَفْعِيلٌ، وَفِعْلِيلٌ، وَفُعُولٌ، وَفِعُولٌ، وَفَعْلٌ، وَفُعْلٌ، وَفُعْلَةٌ، وَمَفْعَلٌ، وَفِعْلِيلٌ، وَفِعْلِيلٌ، وَفِعْلِيلٌ<sup>3</sup>، وعرفه المرادي بقوله: الفعل في اللغة: "هو المعنى الصادر عن الفاعل"<sup>4</sup>. هذا كله من حيث الوضع اللغوي.

أما الفعل في اصطلاح النحاة فقد تباينت آراء العلماء القدماء والمحدثين حول تعريفه، لكنهم يكاد يجمعون على "أنه لفظ دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة"<sup>5</sup>، أو "هو كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمان"<sup>6</sup>، كما عرف، بأنه ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، كما قيل في تعريفه: "هو لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض للزمان ببنيته، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه"<sup>7</sup>، والتعريف الأعم والأشمل: "هو ما دل

<sup>1</sup> - الزبيدي، السيد مُرتضى الحنسي: تاج العروس من جواهر القاموس، مرجع سبق ذكره، ج30، مادة: فعل، ص 182 - 183.

<sup>2</sup> - ابن منظور، الإمام أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري الأنصاري الحزرجي: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط3، 1419هـ - 1999م ج10، ص 292. والفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، تح وترتيب د. عبد الحميد هندواوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1424هـ - 2033م، ج3، ص 329 - 330.

<sup>3</sup> - تاج العروس من جواهر القاموس، مرجع سبق ذكره، ج30، ص 186.

<sup>4</sup> - المرادي، السن بن قاسم بن عبد الله بن علي: شرح التسهيل، تح/ محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان - المنصورة، ط1، 2006م - 1427هـ، ص69.

<sup>5</sup> - الرضي، رضي الدين بن الحسن الأسترايادي، شرح الرضي على الكافية، تح الأستاذ. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار بونس بنغازي، ط3، 1996م، ج4، ص05.

<sup>6</sup> - ابن يعيش، العلامة جامع الفوائد موفق الدين بن علي النحوي: شرح المفصل، مكتبة النهضة العربية، بيروت - لبنان، ط1، 1408هـ - 1988م، ج7، ص 02. السيوطي، الإمام جلال الدين عبد الرحمن أبوبكر: همع المواعج في شرح الجوامع، تح وشرح د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان، ط1413هـ - 1992م، ج1، ص07.

<sup>7</sup> - ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي: شرح جبل الزجاجي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م، ج1، ص60. وابن فارس، العلامة أبو الحسين أحمد بن زكريا الرازي: الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وستن العرب في كلامها، تح، د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت - لبنان، ط1، 1414هـ - 1993م، ص86. والجرجاني، العلامة علي بن محمد السيد الشريف: معجم التعريفات، تح، ودراسة محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، ب، (دت) ص141.

على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل<sup>1</sup>، بمعنى أن الفعل "هو ما دل على الحدث بحروفه، وعلى الزمان ببنيته، وإنما اشتق من الحدث ليدل على الزمان"<sup>2</sup>، فالحدث والزمان هما جزءا الفعل، وأحدهما مقارن للآخر، والفعل يدل عليهما بالوضع، وعلى كل منهما مفردًا بالتضمين<sup>3</sup>، ومن خواصه، قبله: قد، والسين، وسوف، والجوازم، و لحوق تاء فعلت، وتاء التأنيث الساكنة<sup>4</sup>، وأنه يفيد التجدد والحدوث<sup>5</sup>.

### أقسام الفعل:

فالفعل باعتبار متعددة له عدة أقسام: فباعتبار الزمن ينقسم إلى: ماضٍ، ومستقبل، وحال، وباعتبارات أخرى إلى معرب ومبني، وصحيح ومعتل، ومبني للمعلوم ومبني للمجهول، وإلى متعدٍ ولازم، ومتصرف وجامد، وتام وناقص، ومجرد ومزيد.

والفعل بالنظر إلى الصيغ ثلاثة: ماضٍ، ومضارع، وأمر، وكل منهما أصل، فالقسمة ثلاثية... و"زعم الكوفيون أن الأمر مقتطع من المضارع، فالقسمة عندهم ثنائية"<sup>6</sup>، من حيث الصيغ.

أما من جهة أقسامه باعتبار الزمان، فهي مساوقة للزمان، والزمان من مقوماته، توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه، فقد انقسمت بأقسامه ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل، "وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماضٍ ومستقبل وحاضر"<sup>7</sup>.

وإن هذه المسألة اختلف الناس فيها، فقال سيبويه وأصحابه وجمهور النحويين والمتكلمين وأئمة الأدب، "أن الأفعال ثلاثة: ماضٍ، ومستقبل، وكائن في وقت النطق، وهو الزمن الذي يقال عليه الآن، الفاصل بين ما مضى وبمضي"<sup>8</sup>. وزعم قوم من النحاة أنه لا حقيقة لفعل الحال، وأن الأزمنة المحققة هي الأزمنة الماضية، والمستقبلية، "فأما أزمنة الحال فلا وجود لها، وتابعهم على ذلك الفلاسفة"<sup>9</sup>، فقال قوم منهم أن الأفعال قسمان: "إما أن يكون موجودًا، وإما أن يكون معدومًا. فالموجود في حيز الماضي، والمعدوم في حيز المستقبل. وليس بين هذين شيء، فيسمى حالًا. فقولكم حال إذن محال"<sup>10</sup>. وهذا الذي ذهبوا إليه فاسدٌ عند جمهور البصريين، نقلًا وعقلًا. وقال سيبويه: "وأما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث

1 - الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: الجمل في النحو، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل - الأردن، ط1، 1404هـ - 1984م، ص01.

2 - السبتي، ابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الأشبيلي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: د. عياد بن عيد الشبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1، 1407هـ - 1986م، ج1، ص219.

3 - صاحب حمزة، الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي: الكُنَاش في فني النحو والصرف، تح ودراسة، د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، صيدا بيروت - لبنان، ط1425هـ - 2004م، ج2، ص05.

4 - شرح الرضي على الكافية، مصدر سبق ذكره، ج4، ص5.

5 - السامرائي، د. محمد فاضل، معاني الأبنية في العربية، درا عمار للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ط2، 1428هـ - 2007م، ص09.

6 - أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي: ارتشاف الضر من لسان العرب، تح/ د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م، ج4، ص2027.

7 - شرح المفصل لابن يعيش، مرجع سبق ذكره، ج7، ص4.

8 - السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان: شرح كتاب سيبويه، تح/ أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 2008م - 1429هـ، ج1، ص18.

9 - العلوي، الإمام يحيى بن حمزة: بن علي بن إبراهيم: المنهاج في شرح جمل الزجاجي، دراسة، تح/ د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1430هـ 2009م، ج1، ص188.

10 - ابن جني، أبو الفتح عثمان: شرح اللمع في النحو، تح. ودراسة الدكتور/ محمد خليل مراد الحنري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1428هـ - 2007م، ص106.

الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"<sup>1</sup>، يقصد بذلك الزمن الماضي، والمستقبل، والحال، ثم ذكر للماضي، ما يحسن اقتران أمس به، مثل: قام زيد أمس... وأما يُفعلُ: فيصلح للحال والاستقبال جميعاً، فإذا قلت: زيد يفعل، فهذا صالح لهما. فإذا أردت تخصيصه بالمستقبل، جئت بالسين، وسوف، فيختص بالمستقبل. وإذا أردت تخصيصه بالحال، قرنت به الآن، فقلت: هو يفعل الآن<sup>2</sup>. فصلاحيّة الآن مع (يُفعلُ) دليل على أنه ليس بماض ولا مستقبل، وأن المراد به فعل ثالث، وهو الحال، ودليل ثان هو أن قول زهير [من الطويل]:

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله\*\*\* ولكنني عن علم ما في غدٍ عم

ووجه الدليل من هذا البيت أن اليوم وأمس و غد، لا تخلو أن تؤخذ على حقائقها أو كنايات عن الأزمنة، فإن أخذت على حقائقها اختلف معنى البيت، لأنه لا يعلم من علم اليوم إلا ما هو فيه، ولا فائدة من اقتصاره على أمس وغد؛ لأنه يعلم علم ما قبل أمس ويجهل علم ما بعد غد، فإذا بطل أن تؤخذ على حقائقها، ثبت أنها كنايات عن الأزمنة، فكفى باليوم عما هو فيه، وكفى بالأمس عما مضى، وكفى بغد عما يستقبل. والأفعال كنايات عن الأحداث بالنظر إلى الزمن. فينبغي إذن أن تكون ثلاثة: ماضٍ، ومستقبلٍ، ومضارع<sup>3</sup>.

فأما الماضي: ما وقع وانقطع، وحسن معه أمس. وما كان من ذلك على (فعل) - قلت حروفه أو كثرت - فإذا أحاط به معنى (فعل)، نحو: ضرب، وعلم، وكرم، وحمد، ودحرج، وانطلق، واقتدر، وكلم، واستخرج، واغدون، وقاتل، وتقاتل، وكل ما في هذا المعنى، وكذلك إن بنيت بناء ما لم يُسمَّ فاعله، نحو: ضُرب، ودُحرج، واستُخرج، فهذا كله مبني على الفتح. وكان حق كل مبني أن يسكن آخره، فحرك آخر هذا لمضارعتة المعربة؛ وذلك أنه ينعت به كما ينعت بها. تقول: جاءني رجل ضربنا، كما تقول: هذا رجل يضربنا، وضاربنا. وكذلك تقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك: إن فعلت فعلت، فالمعنى: إن تفعل أفعلاً. فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع الممكن، ولا ما جُعِل من الممكن في موضع بمنزلة غير الممكن<sup>4</sup>.

"وكانت تسمية الفعل الماضي بهذا الاسم مبنية على مقالته بدلالته على الزمان الماضي"<sup>5</sup>، ويكون آخره مفتوحاً أبداً كما قد مرّ، ما لم يتصل به ضمير الفاعل... فإذا اتصل به ضمير الفاعل سكن آخره مع تاء المتكلم والمخاطب، ذكراً كان أو أنثى، - ويسكن أيضاً - مع نون جماعة الإناث... "وضمّ مع اتصال الواو التي للغيب الفاعلين به"<sup>6</sup>، وستتم الإشارة إلى أحوال آخر الفعل الماضي عند اتصال الضمائر به مفصلة في حينها إن شاء الله تعالى.

والفعل المعتل هو ما كان أحد أصوله حرف علة. وحروف العلة هي الألف والواو والياء، وحرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله سمي حرف لين، مثل: القوم، العون، ومثل البيت، السيف. فكل من الواو والياء في هذه الأمثلة يسمى حرف علة لين لسكونه وانفتاح ما قبله، والألف لا تكون حرف لين.

<sup>1</sup> - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م، ج1، ص12.

<sup>2</sup> - شرح اللمع في النحو لابن جني، مرجع سبق ذكره، ص107.

<sup>3</sup> - شرح جمل الزجاجي لابن عصور، مرجع سبق ذكره، ج1، ص59 - 60.

<sup>4</sup> - المراد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تح/ محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط1415هـ - 1994م، ج2، ص02.

<sup>5</sup> - المخزومي، د. مهدي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط3، 1406هـ - 1986م، ص115.

<sup>6</sup> - ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد: المرئجل في شرح الجمل، تح/ علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1392هـ - 1972م، ص21.

فإذا كان ما قبل الياء مكسوراً وما قبل الواو مضموماً، فإنهما يسميان حرفي مد، مثل: يقول، يجول، بيع حميد، وتشاركهما الألف في ذلك، مثل: قائم، أي: أن حرف المد هو إشباع حرف العلة بشرط أن تجانسه الحركة التي قبله، فيضم ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء، ويُفتح ما قبل الألف.

وإذا تحرك أحد هذه الحروف سمي حرف علة فقط، مثل: ورث، يسر، غيد، قاوم، بايع، وطبعاً الألف لا تتحرك.

فتلخص من هذا أنه يوجد لدينا حرف علة فقط، وهو المتحرك، وحرف لين، وهو الواو والياء عند سكونهما وانفتاح ما قبلهما، وحرف مد، وهو ما كانت الحركة فيه مجانسة لحرف العلة، فالألف دائماً حرف علة ومد ولين لا تنفك عن ذلك، والواو والياء بحسب حالتها<sup>1</sup>.

والفعل المعتل بالنظر إلى موضع حرف العلة فيه خمسة أقسام: مثال، نحو: وعد ووصل، وورث. وأجوف، نحو: قال، صام، خاف. وناقص، نحو: قضى، رمى سعى. ولفيف المفروق، نحو: وفى، وقى، ونى. ولفيف مقرون، نحو: طوى، شوى، غوى، حوى.

والذي نخصه بالدراسة والتحليل في هذا البحث هو القسم الأول (المثال).

وهو ما كانت فاءه حرف علة، أو هو ما أعلت فاءه مع صحة عينه ولامه، وهو أيضاً نوعان: واوي الفاء، مثل: وعد، وصل، وجل، وجد، ورث، وسع. ويائي الفاء، مثل: يسر، ييس، يئس، ولا يتصور أن يكون أوله ألفاً؛ لأنها ساكنة على أية حال.

**المحور الثاني: الأفعال المعتلة الفاء في النصف الأول من القرآن الكريم:**

**أ- الأفعال معتلة الفاء بالواو:**

وهي الأكثر وروداً في هذا الباب من المعتلة بالياء، فقد جاءت في خمسة أبواب من الأبواب الصرفية في كلام العرب، أما في النصف الأول من القرآن الكريم فقد جاءت من أربعة أبواب فقط:

**الباب الأول - فَعَلَ يَفْعُلُ - نحو: وصل يصل، ووعد يعد، ووثب يوثب، ووعظ يعظ<sup>2</sup>، - بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، وقد وردت أبنية هذا الباب في النصف الأول من آي الذكر الحكيم في سبعين (70) موضعاً، فمن ذلك قوله تعالى: "وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ"<sup>3</sup>، وقد جاء مضارع هذا البناء من عدة أفعال بعضها لا ماضي لها في النصف الأول من آي الذكر الحكيم، فمن ذلك قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ"<sup>4</sup>، وقال "يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا"<sup>5</sup>.**

<sup>1</sup> - درويش، د/ عبد الله: دراسات في علم الصرف، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط3، 1408هـ - 1987م، ص30.

<sup>2</sup> - محمد محيي الدين عبد الحميد: دروس التصريف، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط 1416هـ، 1995م، ص 156. ود. عصام نور الدين: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط1، 1418هـ، 1997م، ص 290 - 291.

<sup>3</sup> - سورة المائدة، الآية: 09. ومثلها الآية: 194 من سورة آل عمران، والآية: 95 من سورة النساء، والآية: 44 من سورة الأعراف، والآيات: 68، 72، 77، و 114 من سورة التوبة، والآية: 22 من سورة إبراهيم،

<sup>4</sup> - سورة النساء، الآية: 58.

<sup>5</sup> - سورة النساء، الآية: 120. ومثل هاتين الآيتين، الآيات: 231 و268 و283 من سورة البقرة. والآيات: 8 و16 و30 و36 و37 و191 من سورة آل عمران. والآيات: 43 و63 و65 و82 و90 و91 و92 و100 و110 و121 و123 و143 و145 من سورة النساء. والآيات: 6 و9 و82 و89 و104 من سورة المائدة. والآيات: 136 و145 من سورة الأنعام. والآيات: 17 و44 و102 و157 من سورة الأعراف. والآية: 7 من سورة النفال. والآيات: 5 و68 و72 و77 و79 و91 و92 من سورة التوبة. والآية: 51 من سورة يونس.



**الباب الثاني - فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين فيهما، - نحو: وَقَعَ يَقَعُ، ووضَعَ يَضَعُ، ووهب يهب، -** وقد وردت أبنية هذا الباب في النصف الأول من آي الذكر الحكيم في سبعة (07) مواضع، منها قوله تعالى: "فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ" <sup>1</sup>، ولم يجيء مضارع هذا البناء في النصف الأول من القرآن الكريم إلا في موضع واحد فقط في قوله تعالى: "وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ" <sup>2</sup>. والستة الباقية جميعها جاءت بصيغة الماضي.

**الباب الثالث - فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين فيهما، نحو: ورثَ يرثُ، ورم يورم،** وقد وردت أبنية هذا الباب في النصف الأول من آي الذكر الحكيم في ثلاثة مواضع فقط، منها قوله تعالى: "وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأَبِيهِ التُّلُتُ" <sup>3</sup>، فقد جاء بصيغة الماضي في هذا الموضع فقط، أما مضارعه فقد ورد في موضعين في النصف الأول من آي الذكر الحكيم، فمن ذلك قوله تعالى: "وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ" <sup>4</sup>.

**الباب الرابع - فَعَلَ يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، نحو: وِجَلَ يَوْجَلُ، ووسِعَ يَسَعُ، و وِطِيءَ يَطُءُ،** وقد وردت أبنية هذا الباب في النصف الأول من آي الذكر الحكيم في موضعين فقط، هما: قوله تعالى: "إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ" <sup>5</sup>، وقد جاء مضارع هذا الفعل مطابقاً للماضي في آية والحجر في قوله تعالى: "لَا تَوَجَّلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِعِلْمٍ عَلِيمٍ" <sup>6</sup>.

**الباب الخامس - فَعَلَ يَفْعَلُ بضم العين في الماضي والمضارع، نحو وضُؤُ يَوْضُؤُ، ووجه يوجه، و جز يوجز، وهذا البناء** لم يرد منه شيء في النصف الأول من آي الذكر الحكيم.

ولم يجيء في كلام العرب على وزن: فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع "مما فاءه واو، إلا حرفاً واحداً ذكره سيبويه وهو وَجَدَ يَجِدُ، قال جرير:

لو شئتِ قد نَقَعَ الْفَوَادُ بِشَرِيَةٍ \*\*\* تَدْعُ الصَّوَادِيَّ لَا يَجِدُنْ غَلِيلاً

فقال: وَجَدَ يَجِدُ، وقياسه أن يجيء على يَفْعَلُ، مثل: وزن يزن، ووعد يعد، فجميع العرب على كسر العين من يَجِدُ إلا بني عامر بن صعصعة... ويجب أن يلاحظ أن الضم لا يجيء إلا مع الماضي المفتوح العين، أما المكسور فلم يرد مضارعه إلا بالكسر" <sup>7</sup>.

## ب- الأفعال المعتلة الفاء بالياء:

أما المثال اليائي فإن أمثلته في العربية قليلة جداً، وقد جاء من أربعة أبواب:

**أولها - فَعَلَ يَفْعَلُ، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو: يئس يئس ويتم بيتهم، ويقن يقن، ويبس يبس.**

والآية: 70 من سورة هود. والآية: 79 من سورة يوسف. والآية: 21 من سورة الرعد. والآية: 22 من سورة إبراهيم. والآية: 90 من سورة النحل. والآيات: 64 و75 و86 و97 من سورة الإسراء. والآيات: 17 و27 و53 و58 و65 و77 و86 و90 و93 من سورة الكهف.

<sup>1</sup> - سورة النساء، الآية: 100، ومثلها الآية: 36 من سورة آل عمران، والآية: 84، من سورة الأنعام، والآيات: 71، و118، و134، من سورة الأعراف، والآية: 39 من سورة إبراهيم.

<sup>2</sup> - سورة الأعراف، الآية: 157.

<sup>3</sup> - سورة النساء، الآية: 11.

<sup>4</sup> - سورة النساء، الآية: 176، ومثلها الآية: 100 من سورة الأعراف.

<sup>5</sup> - سورة الأنفال، الآية: 2. ومثلها الآية: 53 من سورة الحجر.

<sup>6</sup> - سورة الحجرات، الآية: 53.

<sup>7</sup> - ابن خالويه، الحسن بن أحمد: ليس في كلام العرب، تح/ أحمد عبد الغفور عطار، (ب، د) مكة المكرمة، ط3، 1399هـ، 1979م، ص 39 - 40.

ثانيها - فَعَلَ يَفْعَلُ، بفتح العين فيهما، نحو: يفع يفع، وينع ينع.

ثالثها - فَعَلَ يَفْعُلُ، بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، نحو: يمن ييمن.

رابعها - فَعَلَ يَفْعِلُ، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، نحو: يسر ييسر، وينع ينع<sup>1</sup>.

ولم يجيء من هذه الأبنية الأربعة الخاصة بالفعل المثال اليائي في النصف الأول من القرآن الكريم إلا البناء الأول (فَعَلَ يَفْعَلُ)، فقد ورد في أربعة (04) مواضع فقط، منها قوله تعالى: "الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ"<sup>2</sup>، وقال: "أَفَلَمْ يَأْيَسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا"<sup>3</sup>. ومعنى يَبْسُ يأساً: انقطع أمله، ويَبْسُ الشيء علمته، ويَبْسُ يَبْسُ ويَبْسُ، مثل حسب يَحْسِبُ ويَحْسِبُ بوجهين، قال الفراء: قال المفسرون: (أفلم يَبْسُ) يعلم، قال: وهو في المعنى على تفسيرهم<sup>4</sup>.

### المحور الثالث - حكم إسناد الأفعال المعتلة إلى الضمائر

#### أ - حكم ماضي المثال:

ماضي الفعل المعتل المثال سواء كان واوياً أو يائياً كماضي السالم في جميع حالاته، كما في قوله تعالى: "وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا"<sup>5</sup>، وقوله: "الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ"<sup>6</sup>، وعدت، وعدنا، ويسرت، ويسرنا... الخ .

#### ب - حكم مضارعه وأمره:

أما اليائي فلا يجذف منه شيء ولا يعل بأي نوع من أنواع الإعلال، يقول العلامة ابن جني في هذا الشأن: "أن (فَعَلَ) مما فاؤه ياءٌ قد تم في قولك: (يَسِرَ يَيْسِرُ، وَيَعَرَّ يَيْعِرُ)، ولم نرهم أتموا مضارع (وَعَدَ، وَوَزَنَ) على وجهه. وإذا كان قد تم مضارع (فَعَلَ) في الياء، مع أن مضارع (فَعَلَ) من الواو لم يتم البتة. يريد (يَعُدُّ)، فإن يتم (فَعَلَ) مما فاؤه ياء أجدر؛ إذ تم (فَعَلَ) مما فاؤه واؤٌ في قولهم: (وَجَلَّ يَوْجَلُّ، وَوَجَلَّ يَوْجَلُّ). فلهذا كان (يَبْسُ يَبْسُ) أجدر من (وَجَلَّ يَوْجَلُّ)، وهذا هو المطرد، يعني: أن هذا هو الكثير"<sup>7</sup>. قال تعالى: "الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ"<sup>8</sup>، وقال: "إِنَّهُ لَا يَأْيَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ"<sup>9</sup>. فبقيت الياء في الماضي والمضارع معاً.

وحين يتم إسنادها إلى ضمائر الرفع فيتصرف الماضي كما يلي: يَبْسُ، يَبْسُ، يَبْسُ، يَبْسُ، يَبْسُ (مطلقاً)، يَبْسُ، يَبْسُ.

والمضارع: يَبْسُ، يَبْسُ، يَبْسُ، يَبْسُ، يَبْسُ (مطلقاً)، يَبْسُ، يَبْسُ، يَبْسُ، يَبْسُ، يَبْسُ. ومع ضمير الغيبة للإناث: يَبْسُ، يَبْسُ، يَبْسُ، يَبْسُ، يَبْسُ. وله ثلاث عشرة صورة أيضاً.

والأمر: اَبْسُ، اَبْسُ، اَبْسُ (مطلقاً)، اَبْسُ، اَبْسُ، اَبْسُ. وله خمس صور فحسب.

<sup>1</sup> - دروس التصريف، مرجع سبق ذكره، ص 157.

<sup>2</sup> - سورة المائدة، الآية: 3.

<sup>3</sup> - سورة الرعد، الآية: 31. ومثلها الآية: 80 وموضعيين في الآية: 87 من سورة يوسف،

<sup>4</sup> - الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تح/ عبد السلام محمد هارون، المؤسسة المصرية للترجمة والتأليف، ط 1384 هـ - 1964 م. ج 14، ص 142.

<sup>5</sup> - سورة آل عمران، الآية: 37.

<sup>6</sup> - سورة المائدة، الآية: 3.

<sup>7</sup> - ابن جني، الإمام أبو الفتح عثمان: المنصف شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، ج 1، ص 202 - 203.

<sup>8</sup> - سورة المائدة، الآية: 3.

<sup>9</sup> - سورة يوسف، الآية: 87. ومثلها الآية 31 من سورة الرعد.

أما الواوي فتحذف واوه من المضارع والأمر وجوبا بشرطين:

**الأول:** أن يكون الماضي ثلاثياً مجرداً، مبنيًا للمعلوم، نحو قوله تعالى: "وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ"<sup>1</sup>، وقوله: "وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا"<sup>2</sup>، وقوله: "فَمَا كَانَ لَشُرْكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرْكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ"<sup>3</sup>، فهذه الآيات كلها جاءت من الباب الأول: فَعَلٌ يَفْعَلُ.

**الثاني:** أن تكون عين المضارع مكسورة، سواء أكانت عين الماضي مكسورة، نحو قوله تعالى: "أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا"<sup>4</sup>، أم كانت عين الماضي مفتوحة، قال تعالى: "سُبْحٰنَهُ وَتَعٰلٰى عَمَّا يُشْرِكُونَ"<sup>5</sup>؛ ذلك أن ما كان فاؤه واؤه من هذا القبيل وكان على زنة (فَعَل) فإن مضارعه يلزم (يَفْعَل) بكسر العين، سواء في ذلك اللازم والمتعدي، ولا يجيء منه (يَفْعَل) بضم العين كما جاء في الصحيح، نحو: قَتَلَ يَفْتُلُ، وَحَرَجَ يَحْرُجُ"<sup>6</sup>. فنقول: في مضارع (وَعَدَ): يعد، وفي مضارع (وزن): يزن، "وإنما حذف الواو في هذه الآيات السابقة وما جاءت على شاكلتها لوقوعها بين ياء وكسرة، وهما ثقيلتان، فلما انضاف ذلك إلى ثقل الواو وجب الحذف، وحذفوا مع الهمزة والنون والتاء فقالوا تعد وأعد ونعد حملا على الياء، - في يعد- كما قالوا: أكرم، وأصله أُؤَكْرِمُ فحذفوا الهمزة الثانية استئقلا لاجتماع الهمزتين، ثم حملوا يُكْرِم وتكرم وتُكْرِم على أكرم"<sup>7</sup>.

والحق أن علماء مدرستي البصرة والكوفة اختلفوا حول علة حذف الواو من (يَفْعَل)، "فذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو: (يَعِدُ، وَيَزِنُ) إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي. وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين: إلى فعل لازم، وإلى فعل متعدٍ، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو، فلما تغيرا في اللزوم والتعدي واتفقا في وقوع فائهما واو وجب أن يفرق بينهما في الحكم، فبُشُّوا الواو في مضارع اللازم نحو: (وَجَلَّ يَوْجَلُ، وَوَجَلَّ يَوْجَلُ)، وحذفوا الواو من المتعدي، نحو: (وَعَدَ يَعِدُ، وَوَزَنَ يَزِنُ)، وكان المتعدي أولى بالحذف؛ لأن التعدي صار عوضاً من الحرف حذف الواو.

قالوا: ولا يجوز أن يقال (إنهم إنما حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة)، لأن نقول: هذا يبطل بقولهم (أعدُ، ونعدُ، وتعدُ)، والأصل فيه: أُوْعِدُ، وتُوْعِدُ، وتُوْعِدُ، ولون كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي ألا تحذف ههنا؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة، ولكن ينبغي أن تحذف من قولهم: (أُوْعِدَ يُوعِدُ) بضم الياء فيقال (يُوعِدُ) لوقوعها بين ياء وكسرة، فلما لم تحذف دل على فساد ذلك.

1- سورة الأنفال، الآية: 7.

2- سورة النساء، الآية: 110.

3- سورة النعام، الآية: 136.

4- سورة الأعراف، الآية: 100.

5- سورة الأنعام، الآية: 100.

6- ابن يعيش، موفق الدين بن علي: شرح المفصل في النحو، مرجع سبق ذكره، ج10، ص 60. وابن جني، أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب، تج/ د. حسن هندواوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ - 1993م، ج2، ص 596.

7- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي: المتع الكبير في التصريف، تج/ الدكتور/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ط1، 1996م، ص 280.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم، فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلا وجب أن يحدفوا واحداً منها طلباً للتخفيف، فحدفوا الواو ليخف أمر الاستثقال.

والذي يدل على صحة ذلك أن الواو والياء إذا اجتمعتا وكانا على صفة يمكن أن تدغم إحداها في الأخرى، فقلبت الواو إلى الياء وأدغمت فيها نحو: (سَيِّد، ومَيِّت) كراهية لاجتماع المثلين، وإذا اجتمع ههنا ثلاثة أمثال الياء والواو والكسرة ولم يمكن الإدغام لأن الأول متحرك ومن شرط المدغم أن يكون ساكناً، فلما لم يكن التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحدف، فقل: يِعِدُّ، وَيَزِن، وحملوا (أَعِدُّ، وتَعِدُّ، ونَعِدُّ) على (يَعِدُّ)؛ لثلاث مختلف طرق تصاريف الكلمة، على ما سنبينه في الجواب إن شاء الله تعالى<sup>1</sup>.

وأما الجواب عن الكوفيين: في قولهم: "إنما حذفت الواو من هذا النحو للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، فبقوا الواو في اللازم وحدفوها من المتعدي" قلنا: هذا باطل؛ فإن كثيرا من الأفعال اللازمة قد حذفت منها الواو، وذلك نحو "وَكَفَّ البَيْتَ يَكْفِ، وونَمَ الذِّبَابَ يَنْمُ، ووجد في الحزن يجد" إلى غير ذلك. والأصل فيها: وكف يوكف، وونم يؤنم، ووجد يؤجد، وكلها لازمة، ولو كان الأمر على ما زعمتم لكان يجب ألا تحذف منه الواو، فلما حذفت دل على أنه إنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ولا نظَّر في ذلك إلى اللازم والمتعدي.

وأما "وجل يوجل، ووحل يوحل" فإنما لم تحذف منه الواو لأنه جاء على يَفْعَلُ بفتح العين، كعلم يعلم، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة، وإنما وقعت بين ياء وفتحة، وذلك لا يوجب حذفها... وأما قولهم "إنها لو كانت قد حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لا تحذف من "أعد، وتعد، ونعد"؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة" ولذلك إنما حذفت ههنا وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملا لحروف المضارعة التي هي (الهمزة والنون والتاء والياء)، لأنها أخوات، فلما حذفت الواو مع أحدها للعلة التي ذكرناها حذفت مع الآخر لثلاث مختلف طرق تصاريف الكلمة، ليجري الباب على سَنَن واحد، وصار هذا بمنزلة "أكرم" والأصل فيها "أؤكرم" إلا أنهم كرهوا اجتماع همزتين، فحدفوا الثانية فرارا من اجتماع همزتين طلباً للتخفيف وكان حذف الثانية أولى من الأولى؛ لأن الأولى دخلت معنى والثانية ما دخلت معنى فلهذا كان حذف الثانية وتبقيه الأولى أولى. ثم قالوا "نكرم، وتكرم، ويكرم". فحدفوا الهمزة حملاً للنون والتاء والياء على الهمزة طلباً للتشاكل على ما بينا.

وأما قولهم "إنه لو كان الحذف لوقوعها بين ياء وكسرة كان يجب الحذف في قولهم "يوعد" ونحوه" فالجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أن هذا لا يصلح أن يكون نقضا على "يعد" لأن الواو ههنا ما وقعت بين ياء وكسرة؛ لأن الأصل في "يوعد" بضم الياء يُؤوِّعِد. كما أن الأصل في يُكْرِم يُؤكِّرِم، قال الشاعر: فإنه أهل لأن يؤكروا

<sup>1</sup> - الأنباري، الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبو سعيد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، مطبعة السعادة، القاهرة، ط4، 1380 هـ - 1961م، ج2، ص 782 - 784. وأبو حيان، محمد بن يوسف بن علي أثير الدين: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، مرجع سبق ذكره، ص 228.

فلما كان الأصل يُؤوَّعد بالهمزة فالهمزة المحذوفة حالت بين الواو والياء لأنها في حكم الثابتة، كما كانت الياء المحذوفة في قول الشاعر: وَكَحَلَّ العَيْنِينَ بِالْعَوَاوِرِ

**والوجه الثاني:** أنهم لما حذفوا الهمزة من "يؤوَّعد" لم يحذفوا الواو؛ لأنه كان يؤدِّي إلى الموالاة بين إعلالين، وهم لا يوالون بين إعلالين، ألا ترى أنهم قالوا "هَوَى، وَعَوَى" فأبدلوا من الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم يبدلوا من الواو ألفاً وإن كانت قد تحركت وانفتح ما قبلها، لأنهم لو فعلوا ذلك فأعلُّوا الواو كما أعلُّوا الياء لأدَّى ذلك إلى أن يجمعوا بين إعلالين، والجمع بين إعلالين لا يجوز، والله أعلم<sup>1</sup>.

وقد رجح ابن سيده مذهب البصريين في هذه المسألة، وأبطل حجة الكوفيين فقال: "والذي قالوا من ذلك باطل من غير وجه، من ذلك أن ما جاء على (فَعَلَّ يَفْعَلُ) أو (فَعَلَ يَفْعَلُ) - يعني المتعدِّي واللازم - من هذا الباب تسقط واوه وإن كان لا يتعدَّى، وذلك كثير... وهو أكثر من أن يحصى"<sup>2</sup>.

أما أفعال الباب الثاني والتي جاءت على زنة (فَعَلَ) (يَفْعَلُ)، نحو: وَقَعَ يَقَعُ ووضع يَضَعُ، وقوله تعالى: "فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ"<sup>3</sup>، وقوله: "وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ"<sup>4</sup>، و"إنما حذف الواو فيهما لأن الأصل (يَوْضَعُ) لما قد مرَّ من أن فَعَلَ من هذا إنما يأتي مضارعه على يَفْعَلُ بالكسر، وإنما فتح في يَضَعُ ويدعُ لمكان حرف الحلق، فالفتحة إذاً عارضة، والعارض لا اعتداد به، لأنه كالمعدوم فحذفت الواو فيهما؛ لأن الكسرة في حكم المنطوق، فلذلك قال: (لفظاً أو تقديراً)، فاللفظ في (يَعْدُ)، لأن الكسرة منطوقٌ بها، والتقدير في (يَسَعُ) و(يَضَعُ)، لأن العين مكسورة في الحكم، وإن كانت في اللفظ مفتوحة<sup>5</sup>.

أمَّا ما لم يكن فيه حرف الحلق في موضع عينه أو لامه لم يجز فيه ذلك ما عدا عشرة أفعال؛ "إذ ليس في كلام العرب: فَعَلَ يَفْعَلُ مما ليس فيه حرف الحلق عيناً ولا لاماً، هذا وقد شذت من المضارع المفتوح العين عدة أفعال: فسقطت الواو فيها، وقياسها البقاء، ويسع، ويطأ، فجاء المضارع منها على (يَفْعَلُ)، فحذفت الواو فيها لوقوعها بين ياء وكسرة، وهي ورثَ يَرِثُ... ووسع يسع .

فإن قيل: وما الدليل على أن يَسَعُ وَيَطَأُ: (يَفْعَلُ) بكسر العين؟ وهلاً وَقِفَ فيهما مع الظاهر وهو (يَفْعَلُ)؛ لأن العين مفتوحة، وأيضا قياس مضارع (فَعَلَ) (يَفْعَلُ)، فما الذي دعا إلى جعل (يَسَعُ) و(يَطَأُ) شاذين؟ فالجواب أن الذي حمل على ذلك إنما هو حذف الواو؛ إذا لو كان (يَفْعَلُ) لكان (يَوْطَأُ) (يَوْسَعُ)، فدل حذف الواو على أنهما في الأصل

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ج2، ص 784 - 787. وابن جني، أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب، مرجع سبق ذكره، ج2 ص 596. والممتع في التصريف لابن عصفور، ج1، ص 174. وشرح المفصل لابن يعيش، ج 10، ص 60.

<sup>2</sup> - ابن سيده... ج14، ص 164.

<sup>3</sup> - سورة الأعراف، الآية: 118.

<sup>4</sup> - سورة العراف، الآية: 157.

<sup>5</sup> - شرح المفصل في النحو لابن يعيش، مرجع سبق ذكره، ج10، ص 61. وأبو حيان، الإمام محمد بن يوسف بن علي: النكت الحسنان في شرح غاية الإحسان، تح/ د. عبد الحسين الفتلي، جامعة بغداد، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط1، 1405هـ - 1985م، ص 228.





- يمكن دمج الأبنية الأربعة الواردة في القرآن الكريم في بنائين: فالبناء الأول والثاني في الحقيقة بناء واحد، وإنما فتحت عين المضارع في البناء الثاني لأجل حرف الحلق، ويجري هذا الحكم على البنائين: الثالث والرابع.  
- ماضي المثال سواء كان واويا أو يائيا كماضي السالم في جميع حالاته لا يعل بأي نوع من أنواع الإعلال، كما لا يحذف منه شيء.

- ما كان فاؤه واو وكان على زنة فَعَلَ، وكان ثلاثيًا مجردًا مبنياً للمعلوم فإن مضارعه يلزم يَفْعَلُ بكسر العين، وتحذف منه الواو، سواء كان ذلك في اللازم أو المتعدي، وتحذف واوه باطراد، وهو إعلال بالحذف لأجل التخفيف.  
- وما كان فاؤه ياء على زنة فَعَلَ، فإن ياءه تسلم في المضارع ولا تَعَل، وكذا لأمر بالنسبة لواوي الفاء إذا ما جاء مبنيا للمجهول أو مزيداً أو مضعفاً.

- عدم معرفة أبنية الأفعال المعتلة الفاء المجردة والزائدة منها، وعدم ضبط قواعدها الصرفية ينتج عنه الخطأ في الكتابة والنطق، بل الخطأ في فهم النص أيضا.

#### التوصيات:

نوصي الباحثين بضرورة البحث في الأحكام الصرفية للأفعال المعتلة بأنواعها المختلفة ويفضل أن يكون البحث في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة وذلك بغرض الوصول لقاعدة نحوية متينة تساعد الدراسين على فهم كتاب الله تعالى.

#### قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المعاجم اللغوية.

1- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا: مقاييس اللغة، تح/ عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط، 1399 هـ - 1979 م.

2- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، تح/ د. عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1424 هـ - 2003 م.

3- الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، تح/ مصطفى حجازي، التراث العربي، وزارة الإعلام في الكويت، ط 1408 هـ - 1987 م.

4- ابن منظور، الإمام أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري الأنصاري الخرجي: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط3، 1419 هـ - 1999 م.

5- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، تح/ عبد السلام محمد هارون: تهذيب اللغة، الدار المصرية للتأليف والترجمة ط 1384 هـ - 1964 م.

6- الجرجاني، العلامة علي بن محمد السيد الشريف: معجم التعريفات، تح، ودراسة محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، ب، د(ت).

ثالثا: علوم اللغة والنحو والصرف:

- 1- الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة التراث القاهرة، ط3، 1404هـ - 1984م.
- 2- ابن فارس، العلامة أبو الحسين أحمد بن زكريا الرازي: الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح، د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت - لبنان، ط1، 1414هـ - 1993م.
- 3- ابن خالويه، الحسن بن أحمد: ليس في كلام العرب، تح/ أحمد عبد الغفور عطار، (ب، د) مكة المكرمة، ط3، 1399هـ، 1979م، ص 39 - 40.
- 4- ابن يعيش، العلامة جامع الفؤاد موفق الدين بن علي النحوي: شرح المفصل، مكتبة النهضة العربية، بيروت - لبنان، ط1، 1408هـ - 1988م.
- 5- بيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م.
- 6- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان: شرح كتاب سيويه، تح/ أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1429هـ - 2008م.
- 7- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تح/ محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط 1415هـ - 1994م.
- 8- الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق: التبصرة والتذكرة، تح/ د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر دمشق، ط1، 1402هـ - 1982م.
- 9- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي: المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (ب، ت).
- 11- المرادي، السن بن قاسم بن عبد الله بن علي: شرح التسهيل، تح/ محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان - المنصورة، ط1، 1427هـ - 2006م.
- 12- السيوطي، الإمام جلال الدين عبد الرحمن أبوبكر: همع الهوامع في شرح الجوامع، تح وشرح د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان، ط1413هـ - 1992م.
- 13- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: الجمل في النحو، تح، د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل - الأردن، ط1، 1404هـ - 1984م.
- 14- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.

- 15- السبتي، ابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الأشبيلي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح، د. عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1، 1407هـ - 1986م.
- 16- صاحب حمأة، الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي: الكُنَاش في فني النحو والصرف، تح ودراسة، د. رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصرية، صيدا بيروت - لبنان، ط 1425هـ - 2004م.
- 17- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: الإيضاح في علل النحو، تح/ د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت - لبنان، ط3، 1399هـ - 1979م.
- 18- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي: ارتشاف الضر من لسان العرب، تح/ د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م.
- 19- العلوي، الإمام يحيى بن حمزة: بن علي بن إبراهيم: المنهاج في شرح جمل الزجاجي، دراسة، وتح/ د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1430هـ 2009م، ج1، ص188.
- 20- المخزومي، د. مهدي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط3، 1406هـ - 1986م، ص115.
- 22- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد: المرتجل في شرح الجمل، تح/ علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ط 1392هـ - 1972م.
- 23- الأنباري، الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبو سعيد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط4، 1380هـ - 1961م.
- 24- ابن جني، أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب، تح/ د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ - 1993م، ج2، ص596.
- 25- ابن جني، الإمام أبو الفتح عثمان: المنصف في شرح كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تح/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين إدارة الثقافة العامة، القاهرة، ط1، 1373هـ - 1954م.
- 26- ابن جني، أبو الفتح عثمان: شرح اللمع في النحو، تح. ودراسة الدكتور/ محمد خليل مراد الحُرِّي، دار الكتب العلمية، بيروتلبنان، ط1، 1428هـ - 2007.
- 27- ابن عصفور، علي بن مومن بن محمد بن علي بن أحمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي: الممتع في التصريف، تح/ د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط1، 1407هـ - 1987م.
- 28- الرضي، رضي الدين بن الحسن الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، تح الأستاذ/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط3، 1996م.
- 29- السامرائي، د. محمد فاضل، معاني الأبنية في العربية، درا عمار للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ط2، 1428هـ - 2007م.



- 30- محمد محيي الدين عبد الحميد: دروس التصريف، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط 1416هـ، 1995م، ص 156. ود. عصام نور الدين: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط 1، 1418هـ، 1997م.
- 31- حيان، الإمام محمد بن يوسف بن علي: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تح/ د. عبد الحسين الفتلي، جامعة بغداد، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1، 1405هـ - 1985م.
- 32- الضامن، أ.د/ حاتم صالح: الصرف، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، (ب، ت).
- 33- الشايب، د. فوزي حسن: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب - الحولية العاشرة - 1409هـ - 1989م.
- 34- درويش، د/ عبد الله: دراسات في علم الصرف، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط 3، 1408هـ - 1987م.
- 35- الحديثي، دكتورة خديجة: أبنية الصرف في كتاب سيويه، مكتبة النهضة بغداد، ط 1، 1385هـ - 1965م.